

## مؤشر مدركات الفساد 2020:

### الأسئلة المتكررة

ما هو مؤشر مدركات الفساد؟

يُصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب للدول / الأقاليم استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. وهو مؤشر مركب يجمع بين 13 دراسة مسحية وتقييمات للفساد أجرتها مجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة. ومؤشر مدركات الفساد هو المؤشر الأكثر استخداما وانتشارا في أنحاء العالم.

ما هي مصادر البيانات المستخدمة في مؤشر مدركات الفساد؟

يعتمد مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 على 13 مصدرا للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة ومختصة في تحليل الحوكمة ومناخ الأعمال. وتستند مصادر المعلومات المستخدمة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 على البيانات المنشورة خلال السنتين الماضيتين. (يتمثل الاستثناء الوحيد في تقييم سياسات ومؤسسات الدول لبنك التنمية الأفريقي، الذي جمع في عام 2018). ويشمل مؤشر مدركات الفساد فقط على المصادر التي تُسند درجة لمجموعة من البلدان / الأقاليم والتي تقيس تصورات الخبراء حول الفساد في القطاع العام. وللتعرف على القائمة الكاملة لمصادر البيانات ونوع المجيبين والأسئلة المحددة المطروحة، يرجى الإطلاع على [وثيقة وصف مصادر مؤشر مدركات الفساد](#).

لماذا نحتاج الى مؤشر مدركات الفساد في حين يوجد 13 مصدرا آخرًا تتولى قياس انتشار الفساد في القطاع العام؟

تجتمع في مؤشر مدركات الفساد أربع خصائص تجعل منه مؤشرا قيما للحوكمة:

1. يغطي مؤشر مدركات الفساد نطاقا جغرافيا عالميا.
2. تتوفر في مؤشر مدركات الفساد مصداقية أكبر من المصادر فرادي لأنه يعوض عن الأخطاء المحتملة بين المصادر من خلال احتساب معدل نتائج ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل وربما يصل الى 13 مصدرا.
3. ويُميز مؤشر مدركات الفساد القائم على مقياس بين 0 و100 درجة بين مستويات الفساد المتصورة بشكل أكثر تفصيلا مقارنة بالمصادر التي تقوم على مقياس بين 1 و7 درجات مثلا أو بين 1 و10 درجات، حيث يُسند عدد كامل لكل بلد.
4. وبما أن مصادر مؤشر مدركات الفساد تُقيم مختلف جوانب الفساد ومظاهرة في القطاع العام، فإن المؤشر قادر على التوفيق بين مختلف جوانب الفساد في مؤشر واحد.

لماذا يستند مؤشر مدركات الفساد الى التصورات؟

يشتمل الفساد بشكل عام على أنشطة غير قانونية يتم إخفاؤها عمدا ولا يُكشف عنها النقاب إلا بفضيحة أو تحقيق أو ملاحقة قضائية. وفي حين حقق الباحثون من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات

تقدما من حيث القياس الموضوعي للفساد في قطاعات محددة، إلا أنه لغاية الآن لا يوجد مؤشر يقيس المستويات الوطنية للفساد بشكل موضوعي ومباشر وشامل. ويتكون مؤشر مدركات الفساد من مصادر ودراسات إستقصائية تُطرح على المشاركين فيها أسئلة موزونة أُعدت بعناية. (للإطلاع على كافة المصادر والأسئلة التي تطرحها هذه [المصادر يرجى النقر هنا](#)). ويحتوي مؤشر مدركات الفساد على آراء مستنيرة للأطراف المعنية، والتي ترتبط بشكل عام مع المؤشرات الموضوعية، مثل تجارب المواطنين مع الرشوة على النحو الوارد في [مقياس الفساد العالمي](#).

### ما هي البلدان والأقاليم المشمولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 ولماذا؟

لكي يتم إدراج دولة أو إقليم ما في التصنيف، يتعين أن يكون مدرجا في ثلاثة مصادر لبيانات مؤشر مدركات الفساد. فإذا لم يظهر البلد في التصنيف، فهذا يرجع فقط الى عدم كفاية معلومات استطلاع الرأي، ولا يعني بتاتا أن الفساد منعدم في البلد المعني. ويشمل المؤشر هذا العام 180 بلدا وإقليما.

### ما هو الفرق بين رتبة الدولة / الإقليم والدرجة المسندة إليها؟

تشير درجة البلد / الإقليم إلى مستوى الفساد المدرك في القطاع العام على مقياس بين 0 و100، حيث تشير الدرجة 0 الى البلدان الأكثر فسادا في حين تشير الدرجة 100 الى البلدان الأكثر نزاهة. وتشير مرتبة الدولة الى موقعها بالنسبة الى البلدان / الأقاليم الأخرى المدرجة في المؤشر. وتتغير المرتبة مع تغير عدد البلدان الواردة في المؤشر.

### ما هي مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد؟

تغطي بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية من الفساد، استنادا الى الصيغة المحددة التي طُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات:

- الرشوة.
- اختلاس المال العام.
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العقاب.
- قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها ما من شأنه زيادة فرص ظهور الفساد.
- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
- ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين.
- قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالامتلاكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.

- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
- قدرة المجتمع المدني على النفاذ الى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

للاطلاع على قائمة كاملة بالأسئلة التي تستخدمها مصادر مؤشر مدركات الفساد، يرجى [النقر هنا...](#)

**ما هي مظاهر الفساد التي لا يشملها مؤشر مدركات الفساد؟**

لا يغطي مصدر بيانات مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية للفساد:

- تصورات المواطنين أو حالات الفساد التي يتعرضون لها.
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- مُيسرو الفساد (مثل المحامون والمحاسبون والمستشارون الماليون وغيرهم).
- تبييض الأموال.
- فساد القطاع الخاص.
- الإقتصادات غير الرسمية والأسواق غير المنظمة.

**هل البلد / الإقليم الحاصل على أدنى درجة هو البلد الأكثر فسادا في العالم؟**

لا. مؤشر مدركات الفساد يعرض تصورات الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي. وهو ليس حكما باتا على مستويات الفساد لبلدان أو مجتمعات بأكملها أو لسياساتها أو نشاط القطاع الخاص فيها، وعادة ما يعرب مواطنو هذه البلدان / الأقاليم التي تحصل على أدنى درجات المؤشر عن نفس القلق إزاء الفساد ويدينونه بنفس القدر الذي يعرب عنه مواطنو البلدان الحاصلة على أفضل الدرجات.

علاوة على ذلك، فإن الدولة / الإقليم الذي حصل على درجة أدنى هو البلد الذي يُنظر فيه الى فساد القطاع العام على أنه الأعلى مقارنة مع الدول المدرجة في القائمة. ولا يقدم مؤشر مدركات الفساد أية معلومة عن البلدان / الأقاليم غير الواردة في المؤشر.

**هل يمكن مقارنة الدرجة التي حصل عليها بلد ما في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 مع العام**

**السابق؟**

نعم. من ضمن التحديثات للمنهجية التي أدخلناها على منهجية احتساب مؤشر مدركات الفساد عام 2012، أنشأنا المقياس الذي يتراوح بين 0 و100 درجة. ويعاد احتساب درجة كل بلد وردت في مصادر البيانات المعتمدة من خلال المتوسط العام والانحراف المعياري للمستخدمين لحساب مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 كونها السنة المرجعية. وباستخدام هذا المقياس يمكننا أن نقارن درجات المؤشر من سنة الى أخرى انطلاقا من عام 2012. ونظرا لتحديث المنهجية لا يمكن مقارنة نتائج مؤشرات مدركات الفساد الصادرة قبل عام 2012.

وللحصول على شرح مفصل للتغيير الذي طرأ على المنهجية عام 2012، يرجى الإطلاع على [مؤشر مدركات](#)

[الفساد – تحديث المنهجية سنة 2012.](#)

أين يمكن الإطلاع على الجدول الكامل للنتائج في شكل جدول زمني متسلسل؟

يمكن الإطلاع على ذلك في موقع الإنترنت [هنا...](#)

أود أن أعيد نشر نتائج مؤشر مدركات الفساد ضمن منشوراتي الخاصة، هل يتعين علي أن أطلب إذنًا بذلك؟  
لا. ما لم تقع الإشارة الى خلاف ذلك، تدرج المحتويات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية ضمن رخصة Creative Commons Attribution-NoDerivs 4.0 ويعني ذلك أنه يحق لك استخدام إصداراتنا بحرية دون الرجوع اليها، ما دمت تحترم الشروط المنصوص عليها في الرخصة. ويكون ذلك من خلال الإشارة الى المرجع والرابط الذي حصلت منه على بياناتنا على النحو التالي:

العنوان (السنة) صادر عن منظمة الشفافية الدولية ومرخص بموجب CC-BY-ND 4.0

ويُرجى وضع الرابط المرجعي لإصدارات منظمة الشفافية الدولية تحت ما ذكر أعلاه: العنوان (السنة).

وتعني عبارة "NoDerivs" أنه لا يُسمح تغيير ترتيب المعطيات أو محتواها بموجب الرخصة المذكورة.

**هل يمكن مقارنة النتائج الحالية مع النتائج الصادرة قبل 2012؟**

لا. نظرا لتغير منهجيتنا سنة 2012، وبالتالي فإن النتائج السابقة للسنة المذكورة غير قابلة للمقارنة. ولا يمكن استخدام نتائج مؤشر مدركات الفساد لغرض المقارنة إلا انطلاقا من سنة 2012.

**هل يمكن مقارنة البلدان رغم تقييمها من قبل مصادر مختلفة؟**

نعم. من خلال عملية إعادة القياس، يتم تقريب كل المصادر الى المتوسط العالمي والانحراف المعياري للسنة المرجعية 2012، وذلك للسماح بإجراء مقارنات على مر الزمن. وللحصول على شرح مفصل لعملية إعادة القياس، يرجى الإطلاع على [مذكرتنا الفنية حول المنهجية](#).

**تغيرت الدرجة التي حصلت عليها دولتي في مؤشر مدركات الفساد بنقطة أو نقطتين. هل يعني ذلك تفاقم / تراجع الفساد في بلدي؟**

يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشرا مركبا يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد. وفي حين تُمنح هذه المصادر درجات متشابهة الى حد كبير لبعض البلدان، فإن بلدانا أخرى تحصل على درجات متباينة بشكل كبير. ونشير الى هذا الاختلاف من خلال الهامش المعياري للخطأ والحدود العليا والدنيا لنطاقات الثقة. وتحظى البلدان التي حازت على معدلات مماثلة من المصادر بهامش خطأ معياري أقل من البلدان التي تكون معدلاتها متفاوتة. وليس من المرجح أن يؤدي تغير نقطة أو نقطتين في درجة المؤشر الى تغير إحصائي كبير. ويرجى الإطلاع على وثيقة Excel بعنوان: [التغييرات الإحصائية الكبرى](#).

**هل يعكس المؤشر القصة الكاملة للفساد في البلدان؟**

لا. فنطاق مؤشر مدركات الفساد محدود، إذ يعكس مدركات انتشار الفساد في القطاع العام من منظور المشتغلين في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون البلدان المعنية. وكتكملة لهذه المدركات مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الفساد، تصدر منظمة الشفافية الدولية بحثاً متنوعاً كما وكيفا حول الفساد، وذلك على الصعيد العالمي والوطني من خلال شبكة الفروع الوطنية للمنظمة المنتشرة في أكثر من 100 دولة في أنحاء العالم.

ومن بين الإصدارات الأخرى لمنظمة الشفافية الدولية التي تُكمل مؤشر مدركات الفساد، نجد مجموعة من المنشورات البحثية العالمية والإقليمية والقطاعية. وبإمكانكم الإطلاع على كامل التفاصيل في موقعنا على الإنترنت.

### **هل خضعت منهجية مؤشر مدركات الفساد الى التدقيق من قبل أي جهة مستقلة؟**

أجرى مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية تدقيقاً مستقلاً لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 ومنهجيته. وأجري نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة لحساب مؤشر مدركات الفساد. وتوصلت عمليتنا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية، كما أنه يقوم على هيكل متوازن. ويُمكن الإطلاع على التقرير الكامل والتوصيات [هنا..](#)

### **كيف تُحسب التغييرات الإحصائية الكبرى؟**

فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، استُخدم منهج مُنقح لحساب الأخطاء المعيارية وحجم تأثيرها، بالإستناد الى المشورة المقدمة من مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية. وتحسب التغييرات الإحصائية الكبرى باستخدام حجم التأثير والانحراف المعياري وعدد المصادر المستخدمة لكل دولة. وتُعتبر التغييرات التي تطرأ على درجات مدركات الفساد تغييرات إحصائية كبرى باستخدام درجة ثقة بنسبة 90%، ويمكنكم الإطلاع على الشرح الكامل الذي يشمل كل الصيغ الحسابية في المذكرة المنهجية الفنية [هنا...](#)